

شراكة مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر مع مشروع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتعليم تكنولوجيا المعلومات تحصد نجاحاً كبيراً

خلال فترة 18 شهراً، 8977 موظف حكومي ومعلم وطالب سجلوا في برنامج شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر

15 أبريل 2006

أعلنت مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي، الجهة المعنية بالإدارة والإشراف على عمليات توفير التدريب والاختبار للحصول على شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر في منطقة الخليج، عن نجاح شراكتها الاستراتيجية مع مشروع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتعليم تكنولوجيا المعلومات، حيث أنها تحصد نتائج كبيرة في دفع عجلة تحول دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مجتمع رقمي .



وكانت المؤسسة قد وقعت منذ 18 شهراً مذكرة تفاهم مع مشروع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتعليم تكنولوجيا المعلومات، تقوم بموجبها الجهتان على التعاون لتدريب واختبار المدرسين وموظفي القطاع الحكومي في إمارة دبي على برنامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر. وعمل الفريقان على نقل هذه الشراكة إلى مراحل متقدمة عبر تقديم برامج الرخصة في معسكرات الطلاب الصيفية، والعمل على تطوير مواد تدريب مخصصة للمكفوفين وضعاف البصر تتبع منهاج الرخصة ومعاييرها الموحدة عالمياً. وانخرط حتى الآن 1604 معلماً ومعلمة و811 طالباً وطالبة و6562 موظفاً وموظفة حكومية من الكوادر المواطنة في برنامج التدريب والاختبار على الرخصة خلال فترة الشراكة بين المؤسسة ومشروع سمو الشيخ محمد بن راشد لتعليم تكنولوجيا المعلومات .

وقال جميل عزو، مدير عام مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي": "حصدت شراكتنا مع مشروع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتعليم تكنولوجيا المعلومات نتائج عظيمة. وكان للمشروع دوراً كبيراً في دعم تبني وتطبيق شهادة الرخصة كمعيار قياسي للمهارات الأساسية في استخدام الكمبيوتر لموظفي القطاعين التعليمي والحكومي في إمارة دبي. كما لعب مشروع سموه دوراً حيوياً في نجاح برنامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر على الصعيدين المحلي والإقليمي. ونقدر عالياً الدعم الذي يقدمه المشروع لبرنامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر من ناحية التطوير والابتكار حيث عمل المشروع على تطوير مواد تدريب معتمدة على شهادة الرخصة لتلبية احتياجات شرائح مختلفة منها المكفوفين وضعاف البصر والمعلمين والجمهور عامة، ويتم حالياً التصديق على هذه المواد التدريسية من قبل مؤسستنا ."

وقال الدكتور عبد الله الكرم، مدير مشروع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتعليم تكنولوجيا المعلومات: "تقوم شراكتنا مع مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي على هدف مشترك وهو نشر الثقافة المعلوماتية بين مختلف شرائح المجتمع في الدولة. وتعد إحدى المهام الرئيسية للمشروع التركيز على تكنولوجيا المعلومات عبر طرح برامج تعليمية متميزة. وتسرعنا النتائج التي حققناها حتى الآن عبر هذه الشراكة والتي كان لها تأثير إيجابي على الأداء والإنتاجية ضمن القطاع التعليمي. كما نتلقى ردود فعل إيجابية من مختلف الجهات الحكومية في دبي التي تبنت برامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر. وسنستمر في بذل الجهود الحثيثة الرامية إلى تحويل المجتمع الإماراتي إلى مجتمع رقمي متكامل."

ومن جانبه أضاف عزو: "ساهمت مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي في لعب دور الريادة في نشر الثقافة المعلوماتية عبر التنسيق والتعاون المستمرين مع مختلف مؤسسات القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات. وتقدم حكومة دبي الدعم الكامل لجهودنا المبذولة بالتعاون مع مشروع سمو الشيخ محمد لتعليم تكنولوجيا المعلومات. وننتهز هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا وامتناننا لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي على دعمه وتوجيهاته الحكيمة."

تعمل المؤسسة بالتعاون مع مشروع سمو الشيخ محمد بن راشد لتعليم تكنولوجيا المعلومات بشكل وثيق في التحضير لإطلاق مشروع "المواطن الرقمي"، الذي يهدف إلى تعزيز الوعي المعلوماتي وزيادة معدل استخدام الكمبيوتر والإنترنت بين كافة فئات المجتمع في المنطقة، حيث سيلعب برنامج "المواطن الرقمي" دوراً محورياً في التطبيق الناجح لمبادرات الحكومة الإلكترونية في المنطقة فضلاً عن دفع عجلة التحول إلى مجتمع رقمي يقوم على المعرفة. وتعمل الجهتان بالتعاون مع مشروع "تمكين" إلى توفير برامج التدريب والاختبار للمكفوفين وضعاف البصر بهدف الحصول على شهادة الرخصة. كما أصبح مشروع محمد بن راشد لتعليم تكنولوجيا المعلومات في المراحل النهائية من إصدار نسخة "برايل (Braille)" من مناهج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر المخصصة للمكفوفين.

وتخطط مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي ومشروع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتعليم تكنولوجيا المعلومات أن توظف إحدى أهم شركات البحوث والاستشارة خلال الربع الثالث من السنة الحالية لقياس مدى التقدم الذي حققته المؤسسات والجهات التي تبنت برامج الرخصة في إنتاجية الموظفين بمختلف الدوائر الحكومية في إمارة دبي.